

## ابن الطيب وبعض معايير التصويب

احدهما على الاخرى ؟ ولو جاز أن يؤخذ بمعيار كثرة الاستعمال في سائر الأحوال، ولا سيما اذا كانت اللغة الموصوفة غير متجانسة — كما قلنا — لجاز اعتبار الخطأ واللحن اللذين يشيعان بكثرة فصيحين، ولعمل بالقاعدة التي تقول : لحن مشهور خير من صواب مهجور. بل لوجب أن تعتبر لغات العامة واللهجات الدارجة هي الافصح لأنها هي الأكثر دورانا واستعمالا. وهذا ما نبه اليه ابن درستويه فجعل ينقض الاعتماد على معيار الاستعمال ويرده ولا يعتبره مقياسا سليما يصح الحكم به على الفصيح. وسنأتي على ذكر كلامه فيما بعد.

وعلى كل حال، فان هناك شرطا ضروريا ليصح الاعتماد على كثرة الاستعمال — بالاضافة الى ما ذكر — وهو أن يتوفر اللغويون على استقراء تام واحصاء شامل للالفاظ والاستعمالات. وهذا ما لم يحصل عند القدامى.

وابن الطيب بدوره لم يكن يعترض على الاخذ بكثرة الاستعمال من حيث المبدأ، ولكنه كان يقول ان الفصيح ليس بالضرورة. هو ما كثر استعماله وشاع تداوله :

أ. فقد يقل اللفظ في الاستعمال ويكون مع ذلك فصيحاً لأنه وارد في كلام الله أو كلام رسول الله أو لغة الحجاز... وكل هذا مشهود له بأنه في المرتبة العليا من مراتب الفصاحة.

ولذلك فانه حين نهي ابن المرحل عن استعمال الماضي والمصدر واسم الفاعل من (د ع) و(ذ ر)

في ضوء ما سبق، يمكننا الآن ان نتعرض لآراء ابن الطيب في قضايا التصويب اللغوي، وموقفه من بعض المعايير التي احتكم اليها اللغويون واعتمدوها في قبول ما قبلوه ورفض ما رفضوه من الألفاظ والاستعمالات. وقد حصرنا كلامنا في الموضوع، في النقاط الثلاث التالية :

- الموقف من معيار كثرة الاستعمال.
- الموقف من معيار القياس.
- الموقف من المتشددین والمتساهلين.

### 1 — نقض معيار كثرة الاستعمال

ذكرنا من قبل، أن أهم معيار أخذ به اللغويون العرب القدامى، وأخذ به التصويبيون منهم أيضاً، هو الذي يجعل مدار الفصاحة وبالتالي مدار الصواب على كثرة شيوع اللفظ وشهرته في الاستعمال.

والواقع أن الاحتكام الى معيار الاستعمال هو في حد ذاته معيار سليم لا اعتراض عليه من الناحية المبدئية، لأن اللفظ الذي لا يستعمل في لغة من اللغات الموصوفة لا يمكن أن يتخذ موضوعاً للدرس أو أن يخضع للملاحظة. ولكن شرط هذا أن تكون اللغة الموصوفة لغة واحدة متجانسة (Homogène). أي ليست مكونة ومركبة من مجموعة لهجات مختلفة، فيصعب اذ ذاك اصدار حكم بتصويب لهجة وتخطئة لهجة أخرى. فاذا كانت اللهجة الأولى تستعمل (نما ينمو) والثانية تستعمل (نمي ينمي) فبأية حجة تفضل

وقال :

وَدَعَهُمُ الْجُمُعَةُ أَوْ لِيخَالِفُنَّ اللَّهَ بِهِمْ).

قلت: رواية الهروي وغيره من أهل الحديث :  
(ليتبين الناس عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله  
على قلوبهم<sup>(3)</sup>). أي عن تركهم إياها. قال شمر :  
زعمت النحوية ان العرب أماتوا مصدره وماضيه،  
والنبي صلى الله عليه وسلم أفصح. وأوماً اليه  
القاضي<sup>(4)</sup>. وورد في كلامهم (مودوع) أيضاً. قال  
خفاف :

وقل اذا أمرت : (ذ ر) ذا و (دع) (دع)  
ولا تقل : (وَدَّرت) أي لم يشع  
ولا (وَدَّغت)، أو فلان (واذر)  
أو (وادع)، فإن ذاك نادر  
(وَالوَدَّر) (وَالوَدَّع) كذاك أهملوا  
وصرفوا (ترك) فهي البدل

تصدى له ابن الطيب ناقلاً كلام المرزوقي في  
شرحه لفصيح ثعلب ومعقباً عليه فقال :

«قد سمع الماضي في (ما ودعك ربك) في قراءة  
التخفيف. وفي الحديث : «يا عائشة ان شر الناس  
منزلة يوم القيامة من ودعه الناس — أو تركه<sup>(1)</sup>»  
— اتقاء نحسه». وقال الشاعر :

ليت شعري، عز خلي<sup>(2)</sup> ما الذي

غاله في الحب حتى ودَّعه

وقال آخر :

وكان ما قدموا لأنفسهم

أكثر نفعاً من النذي ودَّعوا

وسمع : (وذر) في حديث أبي جهل أنه قال  
لابن مسعود يوم بدر عن علي بن أبي طالب رضي  
الله عنه : (لقد قطع الرحم وسفك دماء الصناديد  
وما أبقى ولا وَدَّر). وفي الحديث (ليتبين أقوام عن

إذا ما استحمت أرضه من سمانه  
جرى وهو مودوع وواعد مُصدَّق<sup>(5)</sup>.

أي : وهو متروك لا يضرب ولا يزجر.

ثم ما حكاه الشارح<sup>(6)</sup> من قراءة (ودعك)  
بالتخفيف قال المجد أنها قراءته صلى الله عليه وسلم.  
وقال في المصباح : هي قراءة مجاهد وعروة ومقاتل  
وابن أبي عيَّلة ويزيد النحوي وغيرهم. وبه تعلم أن  
قول المجد كالجوهري ان ما ورد من ذلك ضرورة،  
وأن العرب أماتوا الماضي والمصدر من (دع) غير  
صحيح كما أوماً اليه شمر ونقله الهروي وعياض  
والفيومي وغيرهم. بل الصحيح ان ذلك مستعمل  
موجود في الكلام الفصيح نثراً ونظماً. فلا ينبغي  
القول بعدم فصاحته فضلاً عن انكاره واماتته<sup>(7)</sup>.

ومن هذا تعقيب ابن الطيب أيضاً على قول  
الناظم :

(1) أي أن الحديث ورد بالصيغتين : ودع، وترك.

(2) كنا في الموطئة، وفي اللسان (عن خليلي).

(3) وفي النهاية لابن الأثير وكذا لسان العرب : (ليتبين أقوام عن ودعهم الجمعات أو ليختمن الله على قلوبهم).

(4) يقصد القاضي عياضاً في (المشارك).

(5) البيت لخفاف بن ندة وهو في اللسان (مادة ودع).

(6) المقصود به المرزوقي شارح الفصيح.

(7) الموطئة : 415/1 ز.

وَدَلَّعَ اللِّسَانَ زَيْدًا أَخْرَجًا

وَدَلَّعَ اللِّسَانَ أَيْضًا أَخْرَجًا

الذي معناه أن (دلج) لا يستعمل الا ثلاثيا لازما ومتعديا. فقد جاء في تعقيبه.

«قالوا : واستعمل ثلاثيا هو الأفتح كما في النظم وأصله. لكن في الحديث : «كان يَدَّلِعُ لسانه للحسن» أي يخرجها حتى ترى حمرة (8)، مضارع (دلج) الثلاثي. وفيه : قد أدلج لسانه من العطش كماخرجه وزنا ومعنى. وكذلك في خبر حسان : (فأدلج لسانه فجعل يحركه) رباعيا أيضا. فيكون الرباعي فصيحاً أيضا(9)».

فهذان المثالان يدلان على أنهم قد لا يحكمون للفظ بالفصاحة رغم وروده في كلام الله والرسول عليه السلام، والسبب هو قلة الاستعمال مع اتفاقهم على أن القرآن هو أفصح الكلام اطلاقا وان الرسول (ص) هو أفصح الخلق طرا، وهذا ما يلزم معه الحذر من الاعتماد على معيار كثرة الاستعمال.

والغريب أن الحديث النبوي الواحد قد يرد على لغات، ولكن اللغويين يأخذون واحدة منها ويفصحونها على حساب الأخرى، كما في لفظ (خدعة). قال ابن المرحل :

والحرب خدعةٌ وهذا من كلام

نينا عليه موصول السلام

فجعل لغة الفتح هي الفصيحة كما فعل ثعلب، مع أن حديث «الحرب خدعة» ورد بثلاث لغات : وهي

(8) في الأصل (يخرجها حتى يرى حمرة) والتصويب من النهاية لابن الأثير : 130/2.

(9) الموطئة : 414/1 ز.

(10) أي باقي اللغات سوى الفتح.

(11) الموطئة : 445/1 ز.

(12) البيت في (معجم مقاييس اللغة) 347/5.

الفتح والضم والكسر. بل حكوا فيه لغة رابعة وهي (مُخَدَّعَةٌ) بضم وفتح كهزمة. ولذلك علق ابن الطيب على هذا بقوله : «لكن حيث ثبتت الرواية بين جميعا لا يصح أن يقال إنهم (10) غير فصيحان، لأنه صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق الضاد كما أوامنا لمثله غير مرة. نعم يقال ان الفتح أفصح مع الحكم عليهن أيضا بالفصاحة. وبه يعلم ان اقتصار الفيومي في الرواية على الفتح قصور (11)».

وقد نبه ابن المرحل — تبعا لثعلب — عن استعمال : (ماء مالخ) فقال :

والماء يُلْح لا يقال : مالخ

فخذ بفهم ما يقول الشارح

ولكن ابن الطيب رأى أن هذه اللغة المنهي عنها مسموعة عن العرب، بل ذكر بعضهم أنها لغة أهل الحجاز، وهم من هم في الفصاحة، حتى قيل ان القرآن نزل بلغتهم، فكيف تنكر فصاحتها مع ذلك ؟. وهذا نص تعليقه على بيت الناظم المذكور :

«وقوله : (لا يقال مالخ...) ينبي في الفصح، وليس المراد أنه لا يقال أصلا لأنه وارد في الكلام ومنقول عن جهابذة الاعلام، فلا يسعه الإنكار مع وجوده في غير واحد من معتمد الاسفار. وأنشد ابن فارس (12) نقلا عن ابن الاعرابي :

صَبَحَنَ قَرًا وَالْحَمَامِ رَاقِع

رَمَاء قَرًا مَالِخَ وَنَاقِع

وأنشدوا أيضا :

ولو نُفِثَ في البحر والبحر مالخ  
لأصبح ماء البحر من ريقها عذبا

أحدهما : السماع : فقد حكاها جماعة كثيرة.  
ومن لم يذكره لم يحكم بمنعه. وكثيرا ما يتركون ذكر  
الأشياء المقيسة اعتمادا على شهرتها.

ونقل الأزهري اختلاف الناس في جواز  
(مالخ) ثم قال : ماء مالخ ومُلِح أيضا. وقال في  
التهديب : ومالخ لغة لا تنكر وان كانت قليلة. وقال  
في المصباح نقلا عن المجرد<sup>(13)</sup> : وماء مالخ ومليح  
بمعنى. وعبرة المتقدمين فيه : ومالخ قليل. ويعنون  
بقلته أنه لم يجيء على فعله. فلم يهتد بعض المتأخرين  
إلى مغزاهم، وحملوا القلة على الثبوت والاستعمال  
وليس كذلك. بل هي محمولة على جريانه على فعله.  
كيف وقد نقل أنها لغة حجازية، وصرح أهل اللغة  
بأن أهل الحجاز كانوا يختارون من اللغات أفصحها  
ومن الألفاظ أعذبها فيستعملونه، ولذلك نزل القرآن  
بلغتهم، وكان منهم أفصح العرب ؟ فما ثبت من  
لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته. وقد قالوا في  
الفعل أيضا : مليح الماء ملوحا من باب قعد وقياس  
هذا مالخ. وعليه فهو جار على القياس<sup>(14)</sup>.

الثاني : القياس : فانهم قد أجمعوا على حكاية أحزن  
رباعيا، حتى ان بعضهم منع الثلاثي. وقد تقرر في  
التصريف ان المفعول من أفعل مُفَعَّلٌ.

ج. وقد يحكم المرء بفصاحة لفظ اعتمادا على  
اطلاعه الشخصي وعلمه المحدود، ولو توسع في  
الاستقراء وأحاط بما لم يحيط به غيره لوجد ان ما  
حكم عليه بأنه قليل في الاستعمال هو في الحقيقة  
كثير.

قال ابن المرحل :

وقد وَقَفْتُ فسرسي فوقفا  
أَقْفَه. وقد وَقَفْتُ موقفا  
وقد وقفت لليتامى وَقْفَا  
أو حُبْسَا، فافهمه حرفا حرفا

فعلق على ذلك ابن الطيب وقال بعد كلام  
طويل :

(ومما مر يعلم أن مقابل الأفصح في وقفت  
الدابة : أوقفت ووقفت. ومقابله في وقف حبسا :  
أوقفت. وإنما أطيننا في هذا المقام لأننا رأينا كثيرا ممن  
يشار إليه في التحصيل والتحرير من الاعلام يتوهم  
أنه لا يقال وقف الا لازما وإنما يتعدى بالهمزة أو  
التضعيف اعتمادا على رأيه واستادا الى اختياره دون  
وعيه، وما رأى أن ما استصوبه غير صواب، وأن

ب. وقد يحكمون على اللفظ بأنه غير فصيح  
ويعنون استعماله مع أن السماع والقياس يوجبانه.  
من ذلك المثال المذكور أعلاه، ومنه أمثلة كثيرة  
أخرى ساقها ابن الطيب في كتابه نكتفي منها بواحد  
رد فيه على الهروي الذي منع أن يقال : (رجل  
مُحزَن). قال ابن الطيب<sup>(15)</sup> :

«قال الهروي في غريبه ورجل محزون ولا يقال

مُحزَن.

قلت : ان اراد أنه لا يقال غالبا للاستغناء عنه  
بمحزون فصحيح، وان اراد انه لا يقال أصلا فباطل  
بدليلين :

(13) في الأصل (التجريد) والتصويب من المصباح. والكتاب الذي ينقل عنه الفيومي هو في الراجح كتاب (المجرد. للغة الحديث) لعبد اللطيف البغدادي  
(ت : 629 هـ). وقد نشر الجزء الأول منه بتحقيق فاطمة حمزة الراضي - بغداد 1977.  
(14) الموطئة : 469/2 س.  
(15) نفسه 127/1 ز.



والجبرية كمثل الكبير (25)

مفتوحة الباء فكن ذا مخبر

وفرقة جبرية أي ثخير

أن الفتى على المعاصي مُجَبَّر

فالجبرية والجبر من الالفاظ الاصطلاحية الحادثة مع انتشار علم الكلام، وبهذا علق ابن الطيب على هذا بقوله :

«وجبرية بفتح الجيم وسكون الموحدة — كما قال في شرح الأصل — منسوبة الى الجبر بالفتح. وهو القول بأن الله تعالى يجبر عباده على المعاصي. قال أبو عبيد : وهو كلام مولد لا أصل له في العربية (26) ...»

هـ. وعموماً فإن الحكم بفصاحة لهجة ورداءة لهجة أخرى حكم لا يقبله علم اللغة الحديث لأنه تتدخل فيه عناصر ذاتية خارجة عن المنهج المحايد الموضوعي. ثم كيف يقبل الطعن من شخص في لغة لا يتكلمها؟ فكيف يقبل من حجازي أن يصف لغة طيء أو تميم بأنها غير فصيحة؟ لأنه في حكمه يرجع الى معايير لغته هو لا الى معايير اللغة التي يستهجنها. ولابن الطيب في هذه النقطة بالذات نص يعتبر من أروع النصوص وأهمها إذ لا يختلف فيه عن آراء المحدثين. فقد قال يرد على الأصمعي الذي أنكر أن يقال : أوقفت الراحلة بالهمز بما نصه :

«قلت : وهذا الذي أنكره لا سبيل له الى انكاره فقد حكاها جماعة من الفحول وأنشد عليه قوله :

وقولها والركاب مؤقفة

أقم علينا حيناً فلم أقف. (27).

وعزاها جماعة من أرباب التأليف منهم ابن القطاع والفيومي والقاضي عياض في المشارق الى تميم، وإذا كانت لغة مطردة عند قوم فكيف يمكن إنكارها؟ بل ربما استغرب الحكم بالرداءة التي نسبها اليها أرباب التأليف. والظاهر أن الرداءة إنما هي بالنسبة الى غير تميم... (28) ...»

فالذين خطأوا لغة (أوقف) كأنما خطأوا لهجة تميم أي عابوا على قوم أن يتكلموا وفق ما أرادوا وحسب ما تواضعوا عليه، وهذا لا يصح. وهذه اللغة ليست رديئة الا بالنسبة لغير تميم أما هم فاللغة التي يتكلمون بها هي عندهم في قمة الفصاحة لأنها هي العرف الجاري به استعمالهم.

وقد كان ابن درستويه أشد الناس انتقاداً لثعلب وغيره من العلماء الذين فصَّحوا لغة على لغة اعتماداً على معيار الاطراد وكثرة الاستعمال. فالمعيار في نظره غير سليم اذا استخدم للمقارنة بين لهجتين عربيتين. ولهذا طعن في كثير من اختيارات ثعلب. فقد جاء في تعقيبه على اختيار ثعلب الكسر في بعض الالفاظ دون غيره ما نصه :

«فأما اختيار مؤلف (الفصيح) الكسر في (ينفر) و(يشتم) فلا علة ولا قياس، بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين في هذا الباب. فقد أخبرنا محمد بن يزيد عن المازني والزيادي والرياشي عن أبي زيد الأنصاري، وأخبرنا به أيضاً أبو سعيد الحسن بن

(25) أي أن الجبرية بالتحريك مثلها مثل الكبير في المعنى.

(26) الموطئة : 32/1 س.

(27) كذا. وفي اللسان : (أقم علينا أخي فلم أقف).

(28) الموطئة : 103/1 ز

وكذلك قولهم : (أيش) انما غيروه من الأصل والصواب لأنه كلام كثر استعماله (...).

وأما اختياره (تَقَمَّتْ أَنْقَم) ففيه لغتان : فمن العرب من يجريه على هذا الباب (29) وهو الأكثر ولذلك اختاره مؤلف الكتاب، ومنهم من يكسر الماضي ويفتح المستقبل على ما تتكلم به العامة وليس ذلك بخطأ وانما ذلك لاختلاف اللغات.

وأما اختياره (30) في نَطَحَ الكَبْشُ يَنْطَحُ وَيَنْحُ الكَلْبُ يَنْبَحُ وَيَنْحُ وَيَنْحُ فإن الفتح في مستقبلها أكثر وأعم في الاستعمال لما فيها من حروف الحلق، ولكن الكسر في كلام أهل الفصاحة والبصر بالابنية وتصاريفها أكثر وهو الأصل وكلاهما قياس (31).

فقد وضع ابن درستويه ان اختيار ثعلب لم يكن على أساس علمي متين وانما بني على معيار الكثرة في الاستعمال، مع أن الاختلاف في صيغ الالفاظ راجع لاختلاف بعض اللغات، فبعض العرب لهج بهذه اللغة وبعضهم لهج بأخرى.

وما قاله كل من ابن الطيب وابن درستويه قبل ذلك، هو ما يذهب اليه اللغويون المعاصرون الذين درجوا — كما سبقت الاشارة — على استهجان الانحاء العالمية التقليدية ونعتها بأنها أنحاء معيارية بسبب تصنيفها للاستعمالات الى مستويات تصف بعضها بالجودة وبعضها بالرداءة. جاء في (قاموس اللسانيات) :

«ان النحو المعياري (la grammaire normative) يقوم على أساس التمييز بين مستويات اللغة : (لغة مثقفة — لغة شعبية — لهجات ... الخ). ومن بين هذه المستويات يقوم بتعيين واحد منها وجعله هو اللغة المفضلة التي يجب تقليدها وتبنيها. وهذه اللغة يطلق

الحسين السكري عنهم وعن أبي حاتم، وأخبرنا الكسروي علي بن مهدي عن أبي حاتم عن أبي زيد أنه قال : طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان منه بالكسر أولى فلم أعرف لذلك قياسا، وانما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك. ونظن المختار للكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالا عند بعضهم فجعله أفصح من الذي قل استعماله عندهم، وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته وانما هاتان لغتان متساويتان في القياس والعلة، وان كان ما كثر استعماله أعرف وأنس لطول العادة له لأنه المعتاد قوله. وقد يلتزمون أحد الوجهين للفرق بين المعاني في بعض ما يجوز فيه الوجهان كقولهم ينفر بالضم من النفار والاشتمزاز وهو ينفر بالكسر من نفر الحاج من عرفات. فهذا الضرب من القياس يبطل اختيار مؤلف الفصيح الكسر في ينفر على كل حال، ومعرفة مثل هذا أنفع من حفظ الألفاظ المجردة وتقليد اللغة من لم يكن فقيها فيها.

وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس البعيد من الصواب حتى لا يتكلموا غيرها، ويدعوا المنقاس المطرد المختار. ثم لأعجب لذلك أن يقال : هذا أفصح من المتروك، ومن ذلك قول عامة العرب (أيش) (صنعت) ؟ يريدون : أي شيء صنعت ؟. وقولهم : (لايشانيك) يعنون لا أب لشانيك. وقولهم : (لا تيل) أي لا تبال يا هذا. ومثل تركهم استعمال الماضي واسم الفاعل من يذر ويدع واقتصارهم على ترك وتارك. وليس هذا لأن (ترك) أفصح من (ودع) و(وذر) وانما الفصيح ما أفصح عن المعنى واستقام لفظه على القياس لا ما كثر استعماله. (...)

(29) وهو باب فعلت بفتح العين.

(30) أي اختياره فتح الماضي في هذه الكلمات مع فتح المضارع في الأولين وكسره في (ينحت).

(31) تصحيح الفصيح 109/1 وما بعدها.

النحوية وما هي الجمل اللانحوية من أجل الاهتمام بالاولى واستبعاد الثانية(33)»

وفي سياق الدفاع عن التوليدية أيضا نجد روفي (N. Ruwet) يحذر من الخلط بين مفهوم (النحوية) ومفهوم (الصحة النحوية La correction grammaticale) والمفهوم الثاني هو المرتبط بالنحو المعياري التقليدي، والاول لا يميز بين الاستعمالات التي ترجع الى اختلاف اللهجات وانما يميز بين درجات النحوية داخل اللغة الواحدة المنسجمة. ويقول: «ان الامر يتعلق اذن بعدم الخلط بين الاختلافات التي ترجع لطبيعة لهجية وبين الاختلافات من حيث درجات النحوية الواقعة داخل اللهجة الواحدة. فالنحو العلمي كما يقول (ليز Lees) و(كليما Klima) لا يهتم بالخط من قيمة بعض الاساليب أو اللهجات الانجليزية ولكنه يهتم بكون عدد كبير من متكلمي الانجليزية يتفقون اتفاقا واسعا على اعتبار هذا الوجه أو ذاك من وجوه التعبير منحرفا في بنائه(34)».

فالتوليدية اذن لا تهتم باختلاف أوجه التعبير الناتج عن اختلاف اللهجات ولكن تهتم بالاختلافات الموجودة داخل اللهجة الواحدة، وبالتالي فهي لا تفاضل بين لهجة وأخرى، بل هي لا تقوم بهذه المفاضلة حتى بين ما تلاحظه من اختلافات داخل اللهجة المعنية. وانما تصف وتفسر ولا توجه، فاذا لاحظت دارس اللغة الفرنسية مثلا أن عبارة (qui c'est qui viendra) مقبولة عند بعض الفرنسيين ومرفوضة عند بعضهم الآخر، «فليس له أن يعتبر احد هذين الحكمين هو الجيد. ولكن عليه أن يقبل بأنه في ذلك أمام ضربين مختلفين من الفرنسية بحيث ينبغي أن يوصف كل منهما عن طريق نحو توليدي خاص(35)».

عليها اللغة الجيدة (la bonne langue) والاستعمال الجيد (le bon usage). وفي هذا التعمين يتضح جليا أنه لا تتدخل عوامل لغوية محض. ولكن عوامل ذات طبيعة سوسيو - ثقافية. فاللغة المختارة لتكون المرجع فيما ينبغي أن يقال هي لغة الوسط الذي يتمتع بمحظوة أو سلطة (أوساط البورجوازية الممتازة). وهناك عامل آخر يدخل في الاعتبار في النحو المعياري وهو تقليد الكتاب الممتازين. وفي هذا يمكن لبعض العوامل الاسلوبية ان تقوم بدورها بطبيعة الحال. ولكن في الأغلب يدخل في الاعتبار [عنصر] التراث... (32)».

وأنه لمن أجل الموقف الذي اتخذته اللسانيات الحديثة من المعيارية، ذهب بعضهم الى حد اتهام المنهج التوليدي المعاصر نفسه بأنه لا يخلو من معيارية. وذلك لكونه يأخذ بمصطلحي: (النحوية la grammaticalité) و(اللانحوية l'agrammaticalité) ولكن المدافعين عن التوليدية فرقوا بينها وبين معيارية الانحاء التقليدية القديمة لأنها - أي التوليدية - «ليست معيارية بنفس الشكل الذي كانت عليه الانحاء التقليدية. انها لا تجري وراء المحافظة على الاستعمال الجيد (le bon usage) ولا تجعل من نفسها مدافعا عما يسمى الفرنسية الصحيحة (le français correct)، بل تأخذ اللغة كما هي في اختلافها حسب الأفراد وحسب الطبقات الاجتماعية وحسب الظروف، ثم تسعى الى اثارة الانتباه فقط الى طريقة استخدامها. دون أن تملئ أية قاعدة من مثل: (لا ينبغي أن تقول ولكن ينبغي أن تقول...)». إنها تلاحظ أنه يقال وأنه لا يقال. أو أن هذه الجمل أو تلك لم تعد تقال. ولكنها لا تتخذ أي موقف بشأن المفاهيم التي هي من قبيل: (فرنسية جيدة أو رديئة)، (أسلوب ثقيل أو أسلوب مخطيء...) الخ. بل يكفيها أن تقول ما هي الجمل

(32) J. Dubois : Dictionnaire de linguistique P : 342.

(33) Ch. Nique - initiation méthodique à la grammaire générative P: 21.

(34) N. Ruwet : Introduction à la grammaire générative P : 39.

(35) Ducrot : Dictionnaire encyclopédique P : 166.

وبريقة من الخلفيات الانثروبولوجية التي توحى بها كلمة (مستوى) (37)، فالاختلافات الملحوظة يجب أن (تسجل) اذن لا أن تصنف الى (مستويات) بعضها أفضل من بعض.

ولاشك أن موقف اللغويين الغربيين المحدثين من مفهوم (المستويات اللغوية) متأثر بنظرتهم الى تاريخ لغاتهم الفصحى. فقد كانت هذه اللغات قبل أن تعمم في سائر أنحاء البلاد عبارة عن لهجات محلية ترتبط كل منها بطقة حاكمة أو بوجوازية. فاللغة الفرنسية مثلا لم تكن سوى لغة الطبقة الحاكمة والطبقة البورجوازية في مدينة باريس ونواحيها. ثم قامت السلطة المركزية بفرضها وتعميمها على حساب باقي اللهجات (38). ومثل هذا حدث للغة التشيكية الحديثة التي لم تكن في بداية القرن التاسع عشر سوى لغة البورجوازية الصغيرة ولغة الطبقة المسيطرة والمتحكمة في العاصمة وبعد ذلك وقع تعميمها (39).

وطبيعي انه بفرض لغة فئة اجتماعية معينة يتم فرض فكر وثقافة وايدولوجية تلك الفئة على حساب الفئات الأخرى.

واللغة العربية الفصحى لم يحدث في شأنها ما حدث لتلك اللغات الأوربية. فهي لم تكن قط لغة فئة اجتماعية أو طبقة ذات امتياز خاص. بل لقد جمع العرب لغتهم ودونوها من أفواه البدو والضارين في الصحراء البعيدين كل البعد عن مراكز الحضارة ومراكز السلطة والنفوذ والمال، فهي لغة خرجت من مجتمع البادية لتفرض على مجتمع المدن. وخرجت من أفواه عامة الناس البسطاء لتفرض على أصحاب الجاه والسلطة. أي أنه حدث لها عكس ما حدث للغات

ويتحدث (روبينس Robins) عن أحكام القيمة التي تصدرها الأنحاء التقليدية من نحو: لغة جيدة، ولغة رديئة، واستعمال فصيح واستعمال هجين... الخ. وعن المنهج الذي ينبغي أن يتبعه اللغوي فيقول :

«ومن المفروغ منه أن اللغوي المخلص لمبادئه العلمية والموضوعية عليه أن يعتبر هذا النوع من العبارات التي تعبر عن أحكام قيمة واعتبارات جمالية أو أخلاقية، بعيدة عن مجال بحثه (...). وكوننا نقوم برد فعل ازاء لغة الآخر هو أكبر الأدلة على الوظيفة الاجتماعية للغة داخل المجتمع. ولكن اللغوي مهما كانت مشاعره الشخصية عليه أن يظل — باعتباره لغويا — بعيدا عن ردود الفعل هذه. إن مهمته هي وصف وتحليل الظواهر التي يجدها في اللغات و/ أو في اللهجات التي تشتمل عليها هذه اللغات كما وجدها، وعلى تقنياته ومناهجه أن تستجيب لهذا الهدف. فليس من حقه ان يفضل لهجة على أخرى ولا أن يرسم الطريقة التي على الناس أن يتبعوها في استعمال لغتهم. الوصف لا التوجيه هذه هي وظيفته وهي وظيفة لا يستهان بها (36)».

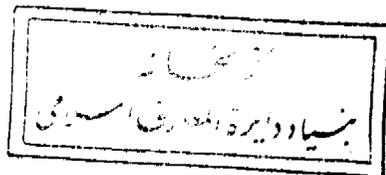
لقد رفض علم اللغة الحديث اذن رفضا قاطعا أي تصنيف للاستعمالات ذات الطبيعة اللهجية في سلم تتفاوت قيمة درجاته بين جيد وورديء. بل ان كلمة (مستوى niveau) نفسها التي تعبر عن هذا التصنيف القيمي قد اقترنت في اذهان المحدثين بمفاهيم اجتماعية وثقافية كمفهوم التمايز الطبقي مثلا. ولذلك أصبحوا نتيجة نفورهم من هذه المفاهيم ينفرون أيضا من استعمال كلمة (مستوى niveau) في حقل اللغة. وقد اقترح الباحثون في مجال علم اللغة التعليمي تعويضها بكلمة (سجل registre) لأنها كلمة محايدة

(36) R.H. Robins : Linguistique générale P : 58

(37) انظر مقالة (Gilles Gagné) في كتاب (la norme linguistique) ص 466 بعنوان (Norme et enseignement de la langue maternelle.)

(38) Brunot : Histoire de la langue française : 1/331;

(39) انظر مقال : (P. L. Garvin) في كتاب : (La norme linguistique) P : 143.



الأوروبية الحديثة كاللغة الفرنسية التي خرجت من لهجة باريس واللغة التشيكية التي خرجت من لهجة (براغ). فهي لم تكن في الأصل لهجة معينة ثم وقع تعميمها، بل جاءت على العكس من ذلك نتيجة الجمع بين لهجات متعددة والخلط بين مستويات متفاوتة.

الا أن كلتا الطريقتين تعتبران في نظر الدرس اللغوي الحديث أمرا محظورا. أي سواء تم استخراج الفصحى المشتركة عن طريق فرض لهجة معينة وتعميمها أو عن طريق الجمع بين لهجات متعددة. فالذي ينادي به المحدثون هو أن تخصص كل لهجة أو لغة أو لغية بدراسة وصفية مفردة. وينظر إليها جميعا نظرة متساوية لا تفضيل بينها، لكن الذي نعترض به على رأي المحدثين هذا هو أن هذا المنهج المطلوب لا يكون صالحا إلا إذا كانت الغاية من دراستنا غاية علمية محضا. أما إذا كنا نريد أن نؤسس دولة أو مجتمعا أو وطننا له كيانه الموحد وثقافته الموحدة، فلا بد من التفكير في إيجاد لغة مشتركة يصطنعها سائر أفراد هذا المجتمع ويكونون فيها على حد سواء. ولا يمكن أن ندعو كل قبيلة أو فئة اجتماعية إلى استعمال لغتها ولهجاتها الخاصة إذا أرادت أن تفاهم وتتعايش مع الفئات الأخرى. فلا بد من أداة تواصل جماعية. وهذه الأداة الجماعية الواحدة الموحدة تعتبر — كما هو معلوم — من الأسس الأولى الضرورية والشروط اللازمة لقيام الدول والتمايز بين كيانات الأمم والشعوب. فهي ضرورة اجتماعية وحضارية وثقافية وقومية ودينية. ولهذا نلاحظ أن الدول التي تنشأ حديثا تختار لغة موحدة مشتركة وتجعلها هي اللغة الرسمية وتنص على ذلك في دساتيرها. بل إن التقدم العلمي والتطور الحضاري أصبحا يفرضان اليوم — أكثر من ذي قبل — التقليل ما أمكن من عدد اللغات العالمية، والاقتراب

يوما عن يوم من التفكير في إيجاد لغة عالمية واحدة. وإذا كان توحيد اللغة وأداة التواصل ضرورة على جانب كبير من الإهمية، فإن هذه اللغة الموحدة (بكسر الحاء) المشتركة لا يمكن أن نستوردها من خارج المجتمع بل لابد أن نأخذها منه. وهنا تقتضي الضرورة أيضا أن نختار بين إحدى الطريقتين المذكورتين آنفا: اختيار لهجة معينة وفرضها وتعميمها أو الأخذ بالقاسم المشترك الذي يجمع بين سائر اللهجات الوطنية. وقد تحدث (كريماس وكورطي) في قاموسهما عن الضرورة التي تضطر الأمم إلى اصطناع لغة مشتركة فقالا: «إن ضرورة توحيد الاستعمالات الخاصة بالمجتمعات الحديثة (التعليم — الإدارة ... الخ) تفرض في الغالب أن يقع الاختيار المتعمد على معيار (norme) [من المعايير] من أجل إقامة (أو تأكيد) اللغات الوطنية. ومن هنا ظهر مفهوم اللغة المشتركة (la langue standard) التي حاولوا أن يقيموها على أساس معايير احصائية» ثم لاحظنا أنه بذلك أصبح النحو المعياري يبعث من جديد (40).

واللغويون العرب لم يفكروا، حين وضعوا قواعد الفصحى واستنبطوا اللغة المشتركة، في دراسة اللغة لغاية علمية محض. ولكن لخدمة الغرض الديني والقومي والثقافي والحضاري. فقد كانت غايتهم هي وضع لغة تفاهم بها جميع الفئات والقبائل والأجناس المكونة للدولة الجديدة على اتساع رقعتها، ويفهم بها التراث الأدبي المكتوب، كما يفهم بها القرآن والحديث ويعمل بها على حفظهما وتوارثهما. فلغويونا الأوائل إذن لم يكونوا علماء لغة فقط، بل كانوا أيضا مؤسسي دولة وحضارة وثقافة وحماة وطن ودين. أما اللغويون الذين جاؤوا بعدهم في القرن الثالث الهجري وما بعده فقد وجدوا اللغة الفصحى قد قُعدت ولا سبيل للرجوع إلى الوراء، فأصبحت مهمتهم هي دراسة ما وضعه الأسلاف ومناقشته

(40) A.J. GREIMAS et J. Courtés : Dictionnaire raisonné de la théorie du langage. p : 256 (norme).

وتعليه.

الأولى التي اقتضت على القرآن والحديث.

ان هذا كان يكفل لنا فائدتين لا غنى لنا عن احدهما :

1. معرفة تامة بلغة القرآن والحديث اللذين يمثلان لهجة بعينها من لهجات العرب. وبذلك كنا نجد دراسة النحو العربي متجانسة لا أمشاجا مختلفة.

فجاءت كتب ضم سبعين رقعة مشكلة الألوان مختلفات

2. الاعتراف بوجود اللهجات العربية التي عاشت الى جانب هذه اللهجة أو لحقتها في الزمن. وبذلك تدرس كل واحدة منها على حدة من جميع نواحيها. ونضمن بذلك سلامة المنهج ونضج الدراسة ونفع المتعلم من أيسر سبيل. ومعنى ذلك أيضا ألا تتحجر اللغة عند مرحلة معينة، بل تظل اللغة العربية المشتركة تتطور بتطور الزمن والعرب(41)».

وهذا الاقتراح الذي تقدم به الدكتور تمام حسان مقبول في جملته، فهو يقول ان اللغة المشتركة الفصحى كان ينبغي أن يقتصر في وضعها على اللغة الأدبية التي نزل بها القرآن ودون الحديث. الا أننا نخالفه في شيئين :

أولهما : أننا لا نوافق على الاقتصار على لغة القرآن والحديث. فالشعر أيضا كان يمثل جزءا من اللغة الأدبية المشتركة التي صيغت قبل مجيء الاسلام وكذلك لغة النثر والمأثور كالخطابة والحكم.

ثانيهما : أننا لا نوافق على قوله ان لغة القرآن والحديث كانت تمثل «لهجة بعينها من لهجات العرب» فكل منهما كان يمثل اللغة الثقافية الأدبية المستخلصة من سائر اللهجات. والدكتور حسان نفسه قد

وهؤلاء اللغويون المؤسسون اختاروا استخراج اللغة المشتركة الفصحى من الجمع بين لغات ولهجات ومستويات متعددة ولم يختاروا الطريقة الثانية وهي فرض لغة أو لهجة معينة دون سواها، ولعلهم كانوا مضطرين الى ذلك كل الاضطرار. والسبب في نظري هو أن النص القرآني الذي كان هو الحافظ الأول على تدوين اللغة وتفيدها لم يكن بلسان قبيلة واحدة كما بين ذلك كثير من العلماء الاقدمين، وإنما نزل باللغة الأدبية التي هي خليط من لهجات متعددة. وكذلك كان الشأن في الشعر والمأثور من التراث الأدبي العربي، ولذلك رأى هؤلاء اللغويون المؤسسون ان الاعتماد على لهجة واحدة من لهجات العرب ليس كافيا في فهم القرآن والتراث الأدبي المنقول، وهنا يرد عليهم اعتراض وجيه وهو أنه مادام القرآن والحديث والشعر والكلام المأثور قد جاء كله باللغة الأدبية المشتركة التي تكونت تلقائيا قبل مجيء الاسلام بفترة يعتقد أنها ليست طويلة. لماذا لم يقتصروا في استنباط الفصحى ووضع اللغة المشتركة على هذه النصوص المذكورة (القرآن - الحديث - الشعر - الكلام المأثور) وآثروا أن يضيفوا إليها لغة القبائل والاعراب البداءة، بل جعلوا لغة الاعراب هي المرجع الأول والاساس، وهي المعيار الاصح حتى انهم آثروا لغة الشعر الأعرابي المجهول قائله على لغة القراءات القرآنية ولغة الحديث؟ يقول الدكتور تمام حسان بهذا الصدد :

«وما كان أولى للدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن والحديث، وأن تعتبر دراسة القواعد فيها دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة، ثم يطلق اللغويون سراح اللغة لتتطور بعد ذلك كما تشاء وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسة

(41) اللغة بين المعاربة والوصفية : ص 78.

نظرنا أيضا صالحا للاخذ به وهو وضع الفصحى على أساس فرض لهجة معينة والعمل على تعميمها. فهذا وإن كان في نظر علم اللغة الحديث محظورا للأسباب المبسطة سابقا إلا أنه أهون من الجمع بين لهجات ومستويات متعددة. لأنه لن يؤدي — مهما كان — الى النتائج السلبية الكثيرة التي أدى اليها المنهج الذي اتبع بالفعل وهو الخلط بين لغات ومستويات مختلفة. فإذا كان المحظور في فرض لهجة معينة هو اعطاء امتياز لثقافة وايدولوجية فئة على حساب الفئات الأخرى، فإن ذلك قد تشفع له الضرورة الاجتماعية والقومية والدينية أي ضرورة اختيار لغة رسمية مشتركة موحدة من شأنها ان تعمل على تقدم وازدهار المجتمع عن طريق نشر التعليم وتوحيده، وتعميم الإدارة، وتوحيد الهدف والعقيدة والمشاعر.

## 2. الموقف من معيار القياس

القياس أساس من الأسس المنطقية المعمول بها في كثير من الحقول العلمية، في مقدمتها حقل اللغة. فاللغة لا تستغني عنه لأنه من وسائل تنميتها بالتوليد والاشتقاق، ومن طرائق اكتسابها بالمحاكاة. فعلى قياس الامثلة الموجودة بصوغ المرء ويولد ما لا حدود له من الكلام الجديد. وما دمنا في الكلام الذي نحدثه لا نخرج عن أقيسة اللغة وصيغها وقواعدها، فنحن بذلك نراعي المستوى الصوابي لهذه اللغة ونحترمه، ومن أجل هذا اعتبر اللغويون القدامى القياس معيارا من معايير الفصاحة اي من معايير الصواب، واحتكموا اليه في رفض ما يرفض وقبول ما يقبل، وذلك عملا بالقاعدة الذهبية التي صاغها المازني بقوله : «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب» (43).

وابن الطيب الشيرقي لا يخالف هذه القاعدة،

تراجع عن هذا القول في دراسة له متأخرة ظهرت سنة 1981 وفيها نجده يفند الرأي القائل ان الفصحى مأخوذة من لغة بعينها هي لغة قريش، ويسوق على ذلك جملة أدلة تبين بوضوح كيف أن القرآن الكريم لم ينزل بهذه اللهجة المعينة ومن أدلته :

1. «ان القرآن نزل بلسان عربي مبين ولم ينزل بلسان قريش»

2. «أن القرآن نزل على سبعة أحرف وتعددت قراءته...»

3. «أن لهجة قريش كانت لها من الخصائص ما لم يشع في الاستعمال العربي...»

4. «أن النصوص الأدبية الجاهلية التي بين أيدينا تكاد تكون خالصة لقبائل غير قريش، بل إننا لم نسمع عن شاعر جاهلي قرشي فحل ولا نكاد نظفر من العصر الجاهلي بنص أدبي ذي بال ينسبه الرواة الى قريش...»

5. «أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرى للهجة قريش أنها لهجة العرب جميعا، ومن تم كان يخاطب أبناء القبائل بلهجات قبائلهم مشيرا بذلك الى أن هذه اللهجات لها من الفصاحة ما للهجة قريش».

الى غير ذلك من الأدلة التي ساقها (42).

أبعد هذا يقال إن لغة القرآن والحديث تمثل «لهجة بعينها من لهجات العرب» ؟

اذن نحن نؤيد — في العموم — الرأي القائل ان الفصحى كان ينبغي أن تُقعد على أساس هذه اللغة الأدبية الثقافية التي نزل بها القرآن ودون الحديث وكتب الشعر ومأثور كلام العرب. وهذا هو الاختيار الذي نفضله. وهناك اختيار آخر كان في

(42) انظر : (الأصول) تمام حسان ص 78 وما بعدها.

(43) انظر (الاقتراح) للسيوطي ص : 108.

الاعرني :

تبين لي أن القماعة ذلّة  
وأن أعيّزاً الرجال طيألهما  
فانه روي بالياء بدل الواو كما قاله ابن هشام وابن  
مالك وغيرهما من الأئمة (...). وكونه شاذاً لا ينافي  
الفصاحة كما أوامناً اليه(46)».

ومنه قوله في موضع ثالث :  
«قال في شرح الكافية : وكثر دعاء بعضهم  
بعضاً بالصاحب، فأشبه العلم، فرخم بحذف بائه.  
قلت : وهو مع كثرته شاذ. والشذوذ لا ينافي  
الكثرة كما لا ينافي الفصاحة (47)».

فهو بهذه الأقوال يرد على بعض التصويبيين  
الذي يضعون القياس في المقام الأول، ويرجحونه على  
المستعمل الفصيح إذا كان شاذاً. فما دام المستعملون  
لم يخرجوا عن الأطار العام للفصاحة (وهو كلام  
العرب) فلا معنى لرفض استعمالهم. وكأنه بذلك  
يلتقي مع ابن جنّي الذي عنون أحد أبواب كتابه  
(الخصائص) بقوله : «باب اختلاف اللغات وكلها  
حجة (48)»، ويلتقي معه أيضاً حين يقول :  
«فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير  
مخطيء (49)»، ومسألة تقديم المسموع عموماً على  
المقيس، وتقديم المسموع ولو شذ على المقيس ولو  
قوي، من الأصول اللغوية الواضحة في كتاب ابن  
جنّي. فهو يقول مثلاً : «باب في تعارض السماع  
والقياس، إذا تعارضاً نطقت بالمسموع على ما جاء  
عليه (50)». ويقول في موضع آخر : «وان شذ

ولا يعارض من يحتكم الى القياس في تخطئة او  
تصويب الالفاظ والاستعمالات معارضة مبدئية،  
ولكنه لما كان من الفئة المتساهلة — كما سنرى —  
لم يجد وجهاً لتخطئة ما جاء شاذاً عن القياس لمجرد  
انه كذلك. فقد يرد في المسموع من كلام العرب  
الفصحاء أو في نصوص القرآن والحديث ما هو شاذ  
الا أنه مستعمل، فلا يمكن رفضه اذن، ولا يمكن  
تخطئة مستعمله لمجرد تعارضه مع القياس. قال في  
(الموطئة) (44):

«ولا يقال اذا اجتمع الشذوذ والقياس في  
كلمة، فحملها على القياس اولى. لأننا نقول : قد  
يكون الشاذ أفصح من المقيس وأكثر استعمالاً في  
الكلام. كما يعلم بالوقوف على متون التصريف  
وأصول اللغة.»

فالشذوذ عن القياس لا يعتبر عنده منافاة  
للفصاحة. وقد كرر القول في هذا وأعاده، من ذلك  
قوله ايضاً في موضع آخر، خلال شرحه لقول  
الناظم :

والرجل الطويل والطويل  
وهم رجال كلهم طوال

ما نصه :

ثم عبارة الاصل (45) : (وقوم طوال لا غير).

«فان اراد بقوله : (لا غير) أي لا يقال الا بالكسر  
ككرام، ولا يقال بالضم فمسلم. وان أراد لا يقال  
الا بالواو فقط ولا يقال بالياء فهو غير صحيح. كما  
أوماً اليه شارحه، لأنه وارد في كلام الفصحاء كقول

(44) موطئة الفصيح : 74/1 س.

(45) أي أصل النظم. وهو فصيح ثعلب.

(46) الموطئة : 104/1 ز.

(47) نفسه : 137/1 س.

(48) الخصائص : 10/2.

(49) نفسه : 12/2.

(50) نفسه : 117/1.

استفهمت عنه بمن) :

«اعلم أن أهل الحجاز يقولون اذا قال الرجل رأيت زيدا : من زيدا ؟ واذا قال مررت بزید قالوا : من زید ؟ . واذا قال : هذا عبد الله . قالوا : من عبد الله ؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال . وهو أقيس القولين» .

وهناك مثال آخر نسوقه نحن من كتاب (الخصائص) وهو قوله متحدثا عن (ما) الحجازية العاملة و(ما) التميمية غير العاملة :

«من ذلك اللغة التميمية في (ما) هي أقوى قياسا، وإن كانت الحجازية أسير استعمالا»(54) .

فهذان المثالان — ولهما نظائر كثيرة — يدلان على أن القدامى ربما خرجوا بالقياس عن موضوعه الذي ينبغي أن يستعمل فيه، وهو حمل غير المقول على المقول، أو بعبارة ابن الأنباري : «حمل غير المنقول على المنقول»(55) داخل اللغة الواحدة، الى ترجيح كلام على كلام من لغتين أو لهجتين كل له مستواه الصوابي الخاص، فكيف يصح أن نعتبر لغة تميم أقيس من لغة الحجاز ؟ إن أهل الحجاز يعتبرون لغتهم هي الاقيس، والصواب عندهم هو ما استصوبوه هم لا ما استصوبه غيرهم من كلامهم هم أو كلام غيرهم . وكذلك أهل تميم . يعتبرون الصواب هو ما نطقوا به هم، وكل أصحاب لغة يجرون على قواعد لغتهم التي تعارفوا عليها . أما أن نستعمل صيغة المفاضلة (أفضل من) بين مستويين صوابيين مختلفين، فهذا ما يعيبه المحدثون على القدامى، وهذا ما يعود بنا الى المنطلق الذي انطلقنا

الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله اولى (51) . «ولابن جنبي أخيرا نص مشهور في كيفية العمل حين يجتمع السماع والقياس أو يتعارضان، بدأه بقوله : «ثم اعلم ان الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب» . ثم ذكر هذه الأضرب مرتبة على النحو التالي :

أ. مطرد في القياس والاستعمال جميعا . وهذا عنده «هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة» .

ب. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال . وهذا عليك أن تتحامي فيه ما تحامت العرب منه وتجري في نظيره على الواجب في أمثاله، ومثل له بترك العرب (و د ع) و(و ذ ر) .

ج. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وهذا عنده لا بد من اتباع السمع الوارد به في نفسه، لكنه لا يتخذ أصلا يقاس عليه .

د. شاذ في القياس والاستعمال جميعا وهذا عنده «لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه، ولا يحسن أيضا استعماله فيما استعملته فيه الا على وجه الحكاية»(52) .

هذا هو وجه اعتراض ابن الطيب اذن على بعض التصويبين الذين يرجحون القياس ابدا . فعنده ان القياس لا ينبغي أن يتحول الى أداة تحكيمية تحرم الناس من التوسع في استعمالهم . ولكن ما سكت عنه ابن الطيب ولم يبنه عليه وهو الأخطر، هو كون القدامى قد استخدموا القياس «عاملا مرجحا بين لهجات القبائل» كما يقول بحق الدكتور عيد (53) الذي ساق على ذلك مثلا من قول سيبويه في (باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب اذا

(51) نفسه : 124/1 .

(52) نفسه : 97/1 وما بعدها .

(53) المستوى اللغوي : ص 81 — 82 .

(54) الكتاب لسبويه : 413/2 .

(55) الخصائص : 125/1 .

منه في التمهيد لهذا الباب : وهو أن الذين جمعوا اللغة وقعدوها بنوا جمعهم وقواعدهم على أساس لم يراعوا فيه تعدد المستويات.

### 3 — ابن الطيب بين المتشددين والمتساهلين :

كان القدماء ينقسمون في مسألة المستوى الصواني — كما رأينا سابقا الى فئتين : فئة تضيق اطار هذا المستوى فتجعله محصورا فيما كثر واشتهر، أو بعبارة اخرى تحصره فيما هو أجود أو أفصح، وفئة توسع هذا النطاق لتجعل الاجود والجيد، والافصح والافصح في مستوى واحد من حيث الصحة.

قال السجستاني في (فعلت وأفعلت) متحدثا عن أبي زيد الانصاري وهو أحد شيوخه الذين أكثر الرواية عنهم كالاصمعي : «وكان يتسع في اللغات حتى ربما جاء بالشيء الضعيف فيجزي ذلك مجرى القوي. وكان الاصمعي مولعا بالجيد المشهور ويضيق فيما سواه» (57).

وقال السيوطي : «قال ابن خالويه في شرح الفصيح : قال ابو حاتم : كان الاصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا، فيجيز كل شيء قيل. قال : ومثال ذلك أن الأصمعي يقول : حزنني الأمير يحزنني ولا يقول أحزنني وهما جائزان، لأن القراء قرأوا : (لا يحزنهم الفرع الاكبر) و(لا يحزنهم)، جميعا بفتح الباء وضمها» (58).

فهذان عالمان من أقدم علماء العربية، كل

منهما كان له اتجاه : كان الاصمعي يتشدد ويضيق نطاق مستوى الصواب فيحصره في المشهور والأجود والافصح، وكان أبو زيد على نقيضه : يجعل كل ما سمع من لغات العرب في مرتبة واحدة من حيث الصحة. والغريب في الامر ان الرجلين معا ينتميان الى مدرسة لغوية واحدة وهي مدرسة البصرة (59).

والمتصفح لكتاب أبي حاتم السجستاني المذكور قبل قليل يجد الخلاف بين الرجلين باديا في عدد غير قليل من الأمثلة : هذا يمنع وذاك يجيز. وهذا يضيق الخناق على مستعملي اللغة ومتعلميها والآخر يوسع ويرخص (60).

وقد أورد أبو حاتم في كتابه محاوراة طريفة جرت بينه وبين الاصمعي تبين منها مقدار تشدد الثاني منهما وتشبته بالافصح وإصراره وعناده على رفض غيره، قال أبو حاتم :

«قال الاصمعي : يقال فنتت الرجل وأنا أفنته وأنا فاتن وهو مفتون. ولا يقال : أفنته وهو مُفْتَن. انما يقال : فاتن ومفتون.

قال أبو زيد : أفنته لغة تميم وهو في شعر رؤية :  
\* يمرض اعراضا لدين المُفْتَن \*  
ويروى : لقلب المفتن.

قال الاصمعي : لم أسمع هذا البيت فيها.  
قلت : فقال في الاخرى :

اني وبعض المُفْتَنين داود  
ويوسف كادت به المكاييد

(56) الاقتراح للسيوطي : ص : 94.

(57) فعلت وأفعلت ص 88.

(58) المرزهر : 232/1.

(59) انظر ترجمة كل من الأصمعي وأبي زيد في طبقات الزبيدي.

(60) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية من كتاب (فعلت وأفعلت) للسجستاني 88 — 89 — 91 — 94 — 95 — 98 — 99 — 102

لرؤية.

وأفصح اللغات كُنِّي بالتشديد فهو مكْنِي.  
وكُنِّي بالتخفيف فهو مكني وأكْنِيته فهو مُكْنِي  
ليست بالفصيحة إلا انها ليست بخطأ. ولا يجب أن  
نلحن بها العامة لكونها مسموعة. ومن اتسع في  
كلام العرب ولغتها لم يكده يلحن أحدا. ولذلك قال  
أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد (62). أنحى  
الناس من لم يكن يلحن احدا. وقال الخليل - رحمه  
الله - لغة العرب اكثر من أن يلحن فيها متكلم.  
وروى الفراء ان الكسائي قال : على ما سمعت من  
كلام العرب ليس احد يلحن الا القليل (63).

وابن هشام بهذا الرد يصنف نفسه مع الفئة  
المتساهلة مثله في ذلك مثل ابن مكّي الصقلي صاحب  
(تثقيف اللسان) الذي توسع كثيرا في تخرّج أقوال  
العامة والتماس الوجوه التي تجوز استعمالها حتى أجاز  
لهم أن يستعملوا (مَيْدَة) في (مائدة)، (عَيْشَة) في  
(عائشة) و(شعير) بكسر الشين في (شعير) بفتحها،  
(وعبيد) بكسر الباء في (بعيد) بفتحها، و(مسيد) في  
(مسجد) و(دجاجة) بكسر الدال في (دجاجة).  
واللحم والبحر والبغل والنحل والبخل بالتحريك  
بالفتح فيها (64).

وعلى نقيض ابن مكّي كان ابن الجوزي  
صاحب (تقويم اللسان) الذي اقتدى فيه بتشدد  
شيخه ابي منصور الجواليقي في كتابه (التكملة).  
فالجواليقي هو الذي يقول في مقدمة كتابه المذكور :  
«واعتمدت الفصيح دون غيره. فان ورد شيء مما  
منعته في بعض النوادر فمطرح لقلته وردائه.  
ووضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء  
الامصار. فلا تلتفت الى من قال يجوز فانا قد  
سمعناه. قال الفراء : واعلم ان كثيرا مما نهيت عن  
الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو

فأخذ الأرجوزة فاطلع فيها، ثم عابها.  
قال : وقد كان فلان النساج يضع عليه  
الرجز. أظنه، قال أبو حاتم : قلت أنت أنشدتني :

لئن فتسي لمي بالأمر أفتنت  
سعيدا فأمسي قد فلا كل مسلم

قال : هذا سمعناه من يحنث وليس بثبت. قال  
وقد أنشد زمن سعيد ابن جبير ولكن اللحن سبق  
ذلك الزمان (61).

فالاصمعي يبدو متشبها بموقفه المتشدد حتى  
بعد أن وضعت امامه الشواهد المتعددة، بدعوى عدم  
السماع تارة، ودعوى الوضع تارة اخرى، وبالطعن  
في الراوي ثالثة، وباللحن في الرابعة، بل لقد اضطر  
الى الطعن في شعر هو نفسه الذي رواه.

أما أبو زيد الذي استشهد بقوله أبو حاتم فقد  
جوز ما رفضه الأصمعي وقال ان ذلك لغة تميم.

ولم يكن الأصمعي وحده على هذا المذهب،  
فقد كان معه آخرون، منهم أبو بكر الزبيدي  
الأندلسي في (لحن العوام)، مما جعل ابن هشام  
الللخمي الذي كان على شاكلة ابي زيد الانصاري يرد  
عليه في قسم خاص من كتابه (المدخل الى تقويم  
اللسان). ومما رد به عليه حين وجده يمنع أن يقال :  
(هو مُكْتَى بأبي فلان) قوله : «قال الراد : قد حكى  
ثعلب عن سلمة عن الفراء أنه يقال : كْنِيته وكنوته  
وأكْنِيته، والمفعول من أكْنِيته مُكْنِي على وزن معطى  
كالذي حكاه عن العامة.

(61) فعلت وأفعلت : ص : 99.

(62) يقصد الأخفش الأكبر.

(63) الرد على الزبيدي ص : 58.

(64) انظر دراسة د. عبد العزيز مطر لكتاب ابن مكّي في (لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) ص 144 وما بعدها.

توسعت لك باجازته رخصت لك أن تقول : رأيت رجلا، ولقلت : أردت عن تقول ذلك (65)».

والخلاصة أن المتشددين كانوا يرون أن مستوى الصواب محصور فيما اشتهر وكثر واشتركت فيه أغلب اللهجات العربية، وأما المتساهلون فيكفي عندهم أن يرد الاستعمال وفق لهجة واحدة من اللهجات العديدة ليؤخذ به، ومن هنا وجدوا الحجج على تخريج كلام العامة وتأويله. وبعبارة أخرى، يمكن أن نقول : إن الفئة الأولى كانت تأخذ بمبدأ التفاضل بين اللهجات. وأما الفئة الثانية فكانت كل اللهجات عندها في رتبة واحدة. فهي كلها حجة، وهي كلها صواب، وإن كان بعضها أفصح من بعض.

وابن الطيب الشرقي كان من هذه الفئة الثانية أي من القائلين بعدم تحطئة اللغة الضعيفة والقليلة، وذلك مع اعترافه بأن سلم الفصاحة فيه الأعلى وفيه الأدنى. وكانت الدرجة العليا تسمى عنده (الأفصح) والثانية عنده تسمى (الفصيح) وكلاهما عنده صواب لا خطأ. أما الخطأ واللحن الصريحان فلا يكونان إلا فيما تعذر تخرجه أو تأويله على لغة من لغات العرب ولو شذت.

ومن أجل موقفه هذا بجانب المتساهلين وجدناه يكثر من انتقاداته وردوده على فئة المتشددين كتعلب والحريري والأصمعي وسواهم. وقد مرت بنا أمثلة عديدة على تساهله. ونريد هنا أن نضيف أمثلة أخرى زيادة في الإيضاح :

— قال الناظم :

وغاظني الأمر وأنت غيظتني

تقول في معناه : قد أحفظتني

(65) نفسه : ص : 184. أي بدل : (أردت أن تقول ذلك).

(66) المقصود أصل النظم، وهو فصيح تعلب.

(67) المرطبة : 131/1 ز.

(68) نفسه : 124/1 ز.

فعلق ابن الطيب على البيت بقوله : «في هذا الفعل أربع لغات : قلت : أفصح هذه اللغات غاظ كباغ ثلاثيا، ولذلك اقتصر عليه جماعة تبعاً لصاحب الأصل (66)». والثلاثة البواقي هي مقابل الفصيح. أما غيظه وغيظته فحكاها الجوهري وغيره. وأما أغاظه بالألف فحكاها ابن الاعرابي ونقلها في المصباح. وحكي الجوهري عن ابن السكيت منعها فقال : لا يقال أغاظه. وكأنه أراد في الفصيح، والا فلا يسعه القول بالمنع مطلقاً (67)».

— وقال ابن المرحل في منظومته :

وقد حلت أنا من إجماعي

أكملته في البلد الحرام

فعلق ابن الطيب (68) :

«ومقابل هذه اللغة : أحل بالألف فهو يحل. حكاها جماعة ونقلها أرباب التأليف. وأنكرها الأصمعي».

قلت : في إنكاره نظر. أما أولاً فالمثبت مقدم على الثاني كما سبق. وأما ثانياً : فورودها في الأحاديث الصحيحة الواردة في البخاري وغيره يدل على أفصحيتها ودونها مماثلة للاولى في الفصاحة كما قاله عياض في (المشارك). وتعقب إنكار الأصمعي. وقال : كلاهما بمعنى».

— ومما رد به أيضاً على الأصمعي الذي أنكر أنه يقال : (أرهنه الشيء بمعنى أعطاه) لأن الصواب عنده (رهنه) ثلاثياً، قوله بعد نقاش طويل : «قلت : والذي يتحصل أنها لغة تكلمت بها الأعراب فلا يسع الأصمعي إنكارها. نعم يحكم بقلتها وانحطاط رتبها

في الفصاحة بالنسبة الى الاولى (69)».

— وذكر ثعلب — وتبعه ابن المرحل — أنه ليس من الفصيح أن تقول : (اختفيت) لأن معناها : أظهرت ولكن ينبغي أن تقول : (استخفيت).  
قال ابن المرحل :

وقل : قد استخفيت منك، تعني

به تواريت فلا تلمني

لا تقل اخفيت فاختفيت

معناه أظهرت كذا رويث

فعلت ابن الطيب في كلام طويل تقتصر منه على قوله :

وما أنكروه أثبتة الجوهري. وأما اختفى بمعنى خفي فهي لغة ليست بالعالية ولا بالمنكرة. وقال الفارابي : اختفى الرجل البئر اذا احتفرها. واختفى : استتر. وفي القاموس : واختفى وتوارى بمعنى، واستخفى، ثبت الاختفاء بمعنى الاستتار، وانضى ما زعمه أبو العباس وطريقه من الإنكار (70)».

— ومما رد به علي ثعلب وناظمه ما جاء في تعليقه على هذين البيتين : قال ابن المرحل :

وقد مررت بفلان يسأل

وما رأيت منهم من يسأل

ويصدق بمعنى يعطي

إن قلت : يسأل فأت مخطي

فأفاد أنه لا يقال : تصدق بمعنى : سأل، ولكن بمعنى

أعطى. ولكن ابن الطيب بعد أن استشار عددا من القواميس والمصادر. قال :

«قلت : ما أنكره هؤلاء تبعا لأبي العباس، وخطأوا قائله وجعلوه من كلام العامة نقله أبو الفتح ابن جني عن أبي زيد الانصاري وأنشد :

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم

ألفت أكثر من ترى يصدق

أي : يسأل ويتكفف. وحكى ابن الانباري في كتاب الأضداد : المتصدق : السائل والمعطي. وبهذا تعلم ان المنكر غير مصيب، وأن المخطيء للعامة لم يأخذ من السعة بنصيب (71)».

— وقد فرق ثعلب بين الظل والفيء فجعل لكل منهما معنى. ولكن ابن الطيب ذكر أن في المسألة قولين أخذ أبو العباس وابن المرحل بأحدهما وجعلاه هو الأوضح. وبعد مناقشات طويلة يصل الى القول : «قلت : ان أراد انه صواب في الأوضح فظاهر وان أراد أنه لا يقال غير ذلك فلا لتصریح غيره به، وثبوته في كلامهم، وكونه لم يعبر به في الحديث لا يوجب تخطئة المتكلم به ونسبته الى اللحن لاحتمال انه لم يخطر بباله وقت التعبير وغير ذلك كما لا يخفى (72)».

— ومما رد به علي ثعلب وعلي النضر بن شميل وكذا الحريري الذين جزموا بأنه لا يقال (سداد من عوز) بفتح السين لان الصواب عندهم هو الكسر، قوله : «ثم ما جزم به النضر بن شميل وارتضاه الحريري وغيره من أن الفتح لحن، غير صواب لأنه

(69) نفسه : 119/1 ز.

(70) نفسه : 506/2 س.

(71) نفسه : 507/2 — 508 س.

(72) نفسه : 478/2 س.

حكاه ابن السكيت ونقله الفارابي والجوهري والمجد وغيرهم، وقالوا ان السداد بالوجهين فلا يكون لحنا (73).

فصحى فهي مقابلتها (75). على ان من تصدى للتأليف في شيء فانه ينبغي له أن لا يحكم على شيء بالاثبات او النفي إلا بعد أن يستحضر فروعه وأصوله، ويستجمع أبوابه وفصوله. هذا وقد ذكر المجد فيه لغة ثالثة : نَعَش بالتضعيف وهي غريبة (76).

— ورد على أبي زيد الأنصاري الذي منع استعمال (حزن) في الماضي الثلاثي وقال :

«واختار أبو حاتم أحزن الرباعي في الماضي ويحزن كينصر في المستقبل. ومنع أبو زيد استعمال الماضي ثلاثيا فقال : لا يقال حزنه وانما يستعمل في المضارع من الثلاثي فيقال يحزنه. انتهى.

قلت : تحصل في الفعلين (77) ثلاثة مذاهب. الأول أفصحية الثلاثي مطلقا ماضيا ومستقبلا وهو مذهب ثعلب في الفصح وبعه ناظمه كالأزهري مقتصرًا عليه. وعليه فيكون الرباعي مقابلا للفصح.

الثاني : تساويهما، وهو الذي صرح به جماعة. ويشهد له كونه قرىء بهما معا كما مر دون ترجيح. وهذا هو الذي يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس والأفعال وغيرها.

الثالث : التفصيل. فيستعمل الماضي من الرباعي والمستقبل من الثلاثي، وهذا هو اختيار أبي حاتم وهو قريب من اصطلاحات العرب المبينة على التعادل بين الالفاظ. أما منع أبي زيد استعمال الماضي ثلاثيا فممنوع بتصريح غيره ونقله عن العرب. والله اعلم (78).

وهو هنا لا يرد في الواقع على أبي زيد وحده

— وقال أبو العباس في فصيحه (باب فُعل بضم الفاء) : «وأهدر فهو مُهْدَر». فعلق ابن الطيب على ذلك بقوله : «قلت : ان أراد أبو العباس ان بناءه للمفعول في القياس فصيح فهو مسلم صحيح، وان أراد أنه لا يستعمل الا مبنيًا للمفعول فهو مما يقضي له بالعجب ويحكم له بعدم القبول لخالفته ما أجمع عليه الائمة الفحول، ونفيه ما ثبت فيما تقدم من النقول. وغريب من الشروح عدم التنبيه عليه والغفلة عن الائمة اليه. فان قلت : أبو العباس شافه العرب ونقل عنهم ما لم يقله غيره بخلاف أرباب التأليف، قلنا : يبعد إجماعهم على إغفال ما يثبت عن العرب ويحكم بفصاحته دون غيره كما لا يخفى (74).

— ومما رد به علي الجوهري الذي قال في صحاحه : «ولا يقال أنعشه» بمعنى رفعه، لان الصواب عنده نعه ثلاثيا كما قال ثعلب في الفصح وغيره، قوله : «هذا التصريح مردود. أما أولا فان أبا عبيد قد حكاهما عن العرب ونقلها عنه جماعة. وطول باعه وسعة حفظه ورسوخ قدمه في هذا الشأن مما لا يمتري فيه اثنان. وأما ثانيا فقد تقرر أن من القواعد المسلمة في الدواوين الأصولية والفقهية أن من أثبت مقدم على من نفي، وأن من حفظ حجة على غيره. وأما ثالثا، فاجماع أرباب التأليف الثقات المثبتين على نقلها وحكايتها. وذكر بعضهم إياها في عداد الفصح دون تنبيه على ضعفها أو قلتها يستحيل أن يكون معتمدا على أمر لا وجود له في الكلام. فاذا لم تكن

(73) نفع : 141/1 — 142 ز

(74) نفع : 160/1 ز

(75) أي فهي فصيحة، لأن مقابل الأفصح عنده هو الفصح في مثل هذا.

(76) الموضحة : 123/1 ز

(77) حزن وأحزن.

(78) الموضحة : 126/1 — 127 ز.

ولكن على غيره ممن اقتصر على لغة واحدة من اللغات الثلاث. وفي مقدمة من رد عليهم ثعلب الذي اقتصر على (حزن) الثلاثي في الماضي والمضارع.

والامثلة على موقف ابن الطيب المتساهل كثيرة جدا، وقد اقتصرنا على ما سبق تجنبنا للاطالة.

### خلاصة

ولعله يتبين من كل ما مضى من الامثلة والمناقشات، أن تحديد (المستوى الصواني) ظل دائما موطن خلاف متجدد بين اللغويين العرب منذ عصر الاصمعي وأبي زيد الى عصر ابن الطيب وما بعده، بل هو الى اليوم ما يزال موضع نقاش وخلاف، وان المرجع في هذا الخلاف كان جملة أسباب نذكر أهمها فيما يلي :

1. فأولها وأساسها هو أن لغتنا العربية الفصحى التي وضعت قواعدها النحوية والصرفية والمعجمية منذ القرن الثاني الهجري لم تنتزع — كما سبق القول مرارا — من مستوى واحد بل هي خلاصة اللغة المثقفة أولا، وهي لغة القرآن والشعر والحديث النبوي والكلام المأثور، وخلاصة اللغة المستعملة في الخطاب العادي ثانيا، وهي اللغة المحكية التي كان يتداولها الاعراب في بوادي وسط الجزيرة العربية أثناء فترة التدوين والتعميد. وهذه اللغة المحكية لم تكن لغة متجانسة كما تكرر القول، بل كانت هي بدورها عبارة عن لهجات بينها اختلاف في الصوت والصرف والتركيب والدلالة. وهكذا فقد اعتبر القاسم المشترك بين هذه المستويات هو اللغة الفصحى، وهنا نشأ الخلاف لان بعضا قد التزم هذه

القاعدة وتشدد في تطبيقها وصار لا يحتكم لسواها، وبعض آخر اقتنع بذلك الا أنه لم يعتبر الخارج عن القاسم المشترك لغة منبوذة ولم ينعتها بالخطأ، بل اعتبر الشاذ أيضا صحيحا وصوابا، ومن هنا كان بعضهم يعتبر الفصح هو ما كثر استعماله أو جرى على قياس مطرد، وبعضهم لا يرى ذلك فيوسع نطاقه حتى يدخل فيه الشاذ والنادر والقليل في الاستعمال. وقد حكوا عن أهل الكوفة حكايات كثيرة تفيد أنهم كانوا في منهجهم النحوي واللغوي يتساهلون على عكس أهل البصرة. قال ابن درستويه : «كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو» (79). وقال غيره : كان الكوفيون يعملون بالشاذ والنادر حتى انهم «لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للاصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه» (80) الا أنه في اعتقادي أن هذا الحكم الذي كان يصدره البصريون على خصومهم الكوفيين ويشيعونه، لم يكن دقيقا تمام الدقة ولا نزيها تمام النزاهة. فهو لا ينطبق على أهل الكوفة وحدهم بدليل أننا وجدنا ثعلبا وهو في أعلام الكوفيين يتشدد في مسألة الفصحى، فكان بذلك شبيها بموقف الاصمعي الذي صنفه الزبيدي، في طبقاته بين البصريين، ووجدنا أبا زيد الانصاري — وهو من البصريين — يتزعم طائفة المتساهلين في الفصحى وكان ينبغي أن يتشدد. وقد وجدنا أيضا ابن درستويه — وهو من أصحاب المبرد البصري — من المنتقدين لمذهب ثعلب المتشدد. كما أثر عن الفراء والكسائي وثعلب أنهم خالفوا أصحابهم الكوفيين في مسائل نحوية (81) كثيرة. وهذا كله يجعلني أميل الى القول : ان مسألة التساهل والتشدد كان مرجعها أيضا أمور اخرى غير الانتماء الى إحدى

(79) بنية الرعاة 164/1.

(80) الاقتراح في أصول النحو : ص 202.

(81) انظر (ظاهرة الشذوذ في النحو) للدجني ص 286 فيما يخص آراء الكسائي التي خالف بها الكوفيون، وص 294 في آراء الفراء المخالفة وص 208 في آراء ثعلب.



أعراف اللغة وقواعدها، والشاهد على ذلك قول الشاعر :

لروضة من رياض الحزن أو طَرَق  
من القرية حزن غير محروث  
أحلى وأشهى لعيني ان مررت به  
من كرخ بغداد ذي الرمان والتوت

فقد ذهب كثير من الناس الى اعتبار كلمة (التوت) بثلاث التاء (الحرف الاخير) فصيحة بدليل قول هذا الشاعر، وذهب فريق ثان الى اعتبارها خطأً بحجة ان الشاعر اضطر الى تثلث التاء الاخيرة للضرورة فلا شاهد في قوله، وأن الصواب هو (التوت) بالثناة، وهذا ما ذهب اليه الحريري في درة الغواص وغيره (85)، والامثلة على هذا كثيرة جدا.

2. ومن أسباب الخلاف في تفصيح وجه أو تحطته، الاعتماد على الاستقراء الناقص. فكل لغوي كان يحكم بمقتضى ما انتهى اليه علمه. ولذلك قل ان نجد رأياً أو قولاً ولا نجد له ما يخالفه. فالأصمعي يحكم بمقتضى ما أداه اليه جهده في الجمع والاستقراء، فيصيح ما في علمه هو الصواب وما لم يعلمه هو الخطأ. وأبو زيد يحكم أيضاً بما علم. وقد يأتي شخص ثالث فيجمع علم هذا الى علم ذلك، ولذلك كنا غالباً ما نجد بين الرأيين المتناقضين رأياً متوسطاً يميز اللغتين معا حين يقع فيهما الخلاف. وأكثر المتأخرين عن مرحلة الجمع والتدوين كانوا من الفئة المتوسطة، لان مقدار العلم الذي وصل اليهم وتراث الاقدمين الذي وقفوا عليه هما أكثر وأعظم مما كان عند الأوائل كل على حدة، ومن هنا أخيراً كان أكثر المتأخرين من الفئة المتساهلة.

3. ومن أهم الاسباب أيضاً تضارب بعض المقاييس التي استعملت في تععيد الفصحى. فقد وقع هذا التناقض مثلاً بين معياري الكثرة والاطراد في القياس وغيرهما من المقاييس. فاذا كانت القاعدة العامة أن الفصح عندهم هو ما كثر استعماله أو اطراد قياسه، فهذا قد يتناقض أحياناً مع مبدأ آخر وهو القول ان كلام الله هو أفصح كلام على الاطلاق، وأن الرسول عليه السلام هو أفصح الخلق وأفصح العرب. فاذا وجد لفظ في القرآن أو الحديث ولم يكثر استعماله أو لم يطرده قياسه كان ذلك من أسباب الخلاف، لأن فريقاً سيفيه عندما لا يطابق مبدأ الشهرة والاطراد، وفريقاً آخر يثبت له أن يطابق مبدأ الفصاحة المشهود بها لكلام الله أو كلام رسوله. والشيء نفسه يقال عن الكلمة التي ترد في لسان اهل الحجاز، فهي عند قوم فصيحة مطلقاً ولو خالفت القياس أو قل استعمالها، عملاً بالقاعدة التي قررها ابن الطيب الشرقي وهي قوله : «فما ثبت من لغتهم لا يجوز القول بعدم فصاحته (86)»، وهي عند آخرين ليست كذلك الا اذا تحققت فيها الشهرة في الاستعمال أو جرت على القياس المطرد. واذا وردت الكلمة في لسان الحجازيين على وجه وفي لسان غيرهم على وجه آخر، فبعضهم سيختار استعمال اهل الحجاز عملاً بالقاعدة التي أكدها ابن الطيب في قوله : «ان القاعدة أنه اذا اجتمعت لغة قريش وغيرهم اختيرت لغة قريش كما قال في الخصائص ونقله في الاقتراح» (87)، ولكن غيرهم سيختار لغة أخرى لوجود دليل أو معيار مناقض، فقد وجدنا — على سبيل المثال — فئة من اللغويين تدافع عن أفصحية (أحزن) بمعنى (حزن) بعدد من الأدلة، منها : أنه قرئ بها قوله تعالى : «يخزنهم الفزع الأكبر» ومنها ورودها في الاحاديث الصحيحة في

(85) الموطأ : 468/2 س.

(86) الموطأ : 469/2 س.

(87) نفسه : 126/1 — 127 ز.

البخاري وغيره. ومنها أنها لغة تميم. وقد قرر ابن جني أن كلام العرب كله حجة (88).

كان المنطق يحكم بان الفصيح هو ما كان مقيسا وغيره هو ما كان شاذا، فان واقع الاستعمال يدل على أن كثيرا من الالفاظ يكثر استعماله فيحكم له بالفصاحة مع أنه شاذ، وهذا ما أدى الى اشتقاق قاعدة جديدة تقول : ان الشذوذ لا ينافي الفصاحة كما رأينا سابقا.

ومن تعارض المعايير التي نتج عنها تعارض في تحديد مستوى الصواب ومستوى الخطأ، تعارض الأطراد في القياس مع واقع الاستعمال في اللغة. فاذا

\* \* \*